

تحديات معاصرة للإسلام والمواطنة: من التعايش إلى التواطن^١

رائد شرف الدين

ضمن سلسلة محاضرات "ثلاثاء الكلية"
تنظيم كلية العلوم الدينية في جامعة القديس يوسف

٣ أيار ٢٠١٦ - بيروت - لبنان

قائمة المحتويات

١. المقدمة..... ٢
٢. الإشكالية في زمن الريبة والقلق..... ٣
٣. في المفاهيم..... ٤
٤. الإسلام والشأن العام..... ٨
٥. دول المنطقة والمواطنة..... ١٣
٦. الخلاصة: نافذة لبنانية؟..... ١٧

^١ سمعت هذه المشتقة للمرة الأولى من أ. محمد بسام (مدير الأبحاث والتطوير في مؤسسات الإمام الصدر). وهو يرى أنّ التواطن بصيغة تآقف وتعاون أفضل من مواطنة الساكنة، والتواطن يعني عملية تفاعل الناس في إدارة شؤونهم في مكان ما وزمان ما (الوطن) بحيث يوفّقون بين الانتماءات والخصوصيات التي يولدون عليها (الهوية) من جهة، والخير المطلق في كل زمان ومكان (الإنسانية) من جهة أخرى؛ وعلى أسس مبدئية أهمها الكرامة والحرية والعدالة.

١. المقدمة

يحتاج المتتبع لأوضاع المنطقة التي ننتمي إليها إلى استحضار الكثير من الأسباب التخفيفية حتى يلفظ من قساوة الحكم التي يطلقه على وضعنا الراهن. ولن يتغير الانطباع مهما كان المنظور الذي نستخدمه: منظور الماضي فيما لو حاولنا القياس على ما أنجزته حضارات المنطقة وشعوبها عبر التاريخ، أو منظور الحاضر وما يعتوره من وحشية وإقصاء، أو منظور المستقبل وما يترصد بنا من مخاطر وتشرذم.

ما تحقق من تضحّم كميّ في التعليم، أو في نسب تملّك وسائل الاتصال الحديثة، أو في إنشاء المدن والناطحات... لا يحجب حقيقة الفشل الذريع في الانتماء إلى الحداثة وصيانة الكرامة الإنسانية والحقوق. ويومًا إثر يوم تتناسل الأسئلة والهواجس، بينما تشخص النخب والقادة عاجزة عن توفير الحد الأدنى من الإجابات والأمل. بل هي عاجزة عن تشكيل الإطار المفاهيمي والبحثي الممكن استخدامه لقراءة المجتمعات العربية والإسلامية استطرادًا، وللاستيعاب المعضلة المعاصرة بمنهجية علمية موثوقة.

يطرح "ثلاثاء الكليّة" في جامعة القديس يوسف في بيروت سلسلة لقاءات لتوسّل سبيل الحق والعدل والرحمة والسلام كما نطقت بها الأديان السماوية. وها نحن نختمها اليوم بندوة التحديات المعاصرة المتلازمة مع الإسلام والمواطنة. وإنني، إذ أشكر الجامعة وكلية العلوم الدينية والسيدات والسادة القيمين على هذا التحديّ الجميل، لا يسعني إخفاء مهابتي إذ أقبل التصديّ للمهمّة في لحظة صعبة وضبابية. ومكمن الصعوبة هو في معالجة إشكالية الدين والمواطنة في اللحظة الراهنة. وأشدد على بُعد المعاصرة والآنية لأن المناخ العام موبوء بكم هائل من الالتباسات والأحكام الممسكة بأحد الأديان، وهو في موضوعنا اليوم، الإسلام. إذ بينما نزلت الأديان إلى البشر لتشدّهم إلى الأعلى، استفحلت الحالة الطائفية فأنزلت الأديان إلى ساحات القتل والفساد. وفي النتيجة استوى ظالمان: المتأسلم الذي تأبط شرّه ليفتك باسم الدين، والمتألّه الذي أباح لنفسه الحكم على كلّ مسلم... صدف أن التقاه على قارعة طريق، أو قارب هجرة، أو في مقهى أو على قناة تواصل الكتروني.

الحق والعدل والرحمة والسلام قيم إنسانية وسياسية تحتل قمة الهرم أو المغزى الذي تتوخاه الأديان والديانات والأنظمة والدول والمجتمعات. وإذ نقرب من صلب الموضوع تتداعى مفردات ومرادفات لا حصر لها، أقربها إلى موضوعنا: المواطنة والهوية والانتماء والقومية والأمة والعلمانية والتعددية والوحدة وحقوق الإنسان والديمقراطية والمدنيّة، إلخ.

أتيح لي الاطلاع على عناوين المحاضرات التي سبق لثلاثاء الكليّة أن ناقشها على مدى الشهر الخمسة الماضية. وتبيّن لي أن موضوعات النبوة في الإسلام كما في اللاهوت المسيحي قد أدرجت ونوقشت مسبقًا. وارتأيت أن أنقل تركيزي إلى التحديات المعاصرة التي نواجهها في ظل الاحتراب المستعر وتذرذر الهويات القومية والخصوصيات الوطنية في مهبّ العولمة ومضاعفات النيولبرالية.

سنعرض للإشكالية في السياق الراهن قبل أن نوضّح ما نعنيه بالمفاهيم الأساسية ومدى ترابطها ببعضها البعض مع ربطها بالتحديات المعاصرة. يستغرق تعريف المفاهيم مساحة وافرة نسبياً، لأن الجهد هنا يتجاوز العرض الأكاديمي ويدخل في عمق الجدل المعاش حول هذه المفهومة أو تلك. نعرض بالتفصيل كلاً من المواطنة، الهوية، العلمانية، والمجتمع المدني. ثمّ نتناول العلاقة الجدلية بين العولمة المعاصرة بما تفرزه من آليات إقصاء وتهميش. وهي الآليات التي تفاقم من تهشيم النسيج المجتمعي في الدول الفاشلة والمجتمعات المتعثرة تمويماً وسياسياً، ومنها المجتمعات الإسلامية. ثمّ نطرح دينامية الدفاع الغرائزي عن الهوية وما نشهده من مخرجات وتحديات بعضها التكفير والانكفاء والعنف.

٢. الإشكالية في زمن الريبة والقلق

هل نمو التفرّعات والخصوصيات والتعدديات الثقافية في المجتمع العربي مؤشّر على إضعاف دور الدولة ومفهوم المواطنة الجامعة؟ وما السبيل كي لا تؤدي صيانة الخصوصية الثقافية إلى سحب المجتمع نحو الانتماءات الماقبل دولتية (العائلة والقبيلة والطائفة) بدل الارتقاء به نحو التشكيلات المابعد دولتية (منظمات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان)؟

يستطيع المتتبع لتطورات الأحوال في الدول العربية (والإسلامية استطراداً) أن يلحظ تنامي الهواجس على أكثر من مستوى. إن لناحية تداعيات حقبة العنف، أو لناحية القلق على الأطراف الضعيفة، كالنساء والأقليات الدينية والعرقية؛ وفي نظر آخرين، يتشعب السيناريو الأسوأ إلى خطرين: الأول هو أثر الهجرات الجماعية لمسيحي الشرق، نظراً لما يجسده وجودهم من مكوّن حضاري هو دليل البشرية أو خشبة خلاصها تجاه شؤم "صراع الحضارات"؛ والخطر الثاني هو في الفتنة الإسلامية-الإسلامية، وما تثيره من كوايس لها جذورها العميقة في الثقافة والذاكرة، ولها مضاعفاتها المدمرة على المجتمعات والشعوب الإسلامية، وعلى علاقاتها بما وبمن يجاورها.

وحتى في الإطار العالمي الأوسع، لم تكن قضايا الأقليات وحقوقها الثقافية يوماً على السخونة التي هي عليها الآن. ففي مادتها الأولى، أكدت المعاهدة الإطارية لحماية الأقليات القومية (The Framework Convention for the Protection of National Minorities) أن هذه الحماية هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وتقتضي تعاوناً دولياً. صحيح أن للأحداث الجارية في المنطقة تأثيرها المهم، لكن السخونة إلى اشتداد، وعلى امتداد الكوكب. وذلك بفعل تدفقات النازحين ومعضلة اندماج المجموعات المهاجرة في البلدان المضيفة. وهي المعضلة التي تؤدي إلى مفارقة تبعث على التعجب والمرارة في آن معاً. إذ بينما يتدافع عشرات الآلاف عبر المتوسط طلباً للسلامة في أوروبا وما بعدها، نشهد تسرباً معاكساً من الشباب من كل البلدان الغربية نحو ساحات القتال. وهم شبّان وشابات ولدوا في الغرب ونشأوا فيه .

عرف العالم الحديث عدّة موجات من الهجرات. وإذا كانت الموجتان الأولى (الزراعية) والثانية (الصناعية) قد رَسَتَا على ملامح ومفاهيم وخلاصات، فأُن الموجة الراهنة (المعرفة) (صعب، ٢٠١٥) ما تزال غامضة الإرهاصات، وغموضها متصل بإشكاليات الملكية الفكرية والهويّة الثقافية وإنتاج المعرفة ونشرها، إلخ. لكن هذا المخاض لا يحجب ملامح العصر الجديد، وأبرزها ضرورة قبول التنوّع وشرعنته. بل أن ضمان السلم الدولي مرتبط بتنوّع مكونات العالم قيد التشكّل، وليس العكس. وهو تنوّع قائم على التمايز والاختلاف والتكامل. وتكنولوجيا الاتصالات هي الرافعة المفترضة لهذا التنوّع والتي تتيح ترويجه ونموّه وتكامله.

إلا أن حماية التنوّع لن تخلو من محاذير وألغام. وهناك تيّار سياسي وفكري يشير بإصبع الاتهام إلى مخاطر ما يعتبرونه جنوحاً في حماية الاختلاف. لأنه يؤدي إلى جنوح الأقليات إلى التمرد، وإلى تفكك المجتمعات والدول إلى كياناتها الأولية الطائفية والقبلية والإثنية. ولتفكيك هذه الإشكالية لا بدّ من عرض أوفى للمفاهيم ودلالاتها.

٣. في المفاهيم

المواطنة: جذرها اللغوي: وَطَنَ. وَطَنَ يَطِنُ وَطْناً بالمكان أي أقام فيه. واستوطن وتوطن بالمكان أي اتخذه وطناً. في التعاملات المادية الحديثة، التوطين يعني تثبيت مكان التعامل. في الفقه: الوطن الشرعي هو المكان الثابت لممارسات الحياة الروحية والمادية. يعني مكان الإستقرار والإطمئنان، ولأن الوطن الشرعي يوفّر هنا المعنى، ولا يتوفر في سواه من أجزاء الوطن القومي حيث وضعت أحكام تسهّل بعضاً من ممارسة العبادة، ففي السفر مثلاً، تقتصر الصلاة بركعاتها الأربع على ركعتين. و كما يفرض السفر الإفطار فيه، وأحكام أخرى من حالة الخروج من الوطن الإصطلاحي.

والقول بالوطن الإصطلاحي هو المكان الذي تعيش فيه ومشهور بأنك منه، وتستقر نفسياً واجتماعياً لكل تحركاتك فيه، وبناء كامل العلاقات المادية والإنسانية في مناخه، وتلتزم بأعرافه وعاداته وتقاليده وما سواها. ولذلك حدد الفقه وطناً شرعياً هو حدود ما تمارس راحتك الحياتية. والوطن القومي الذي تشكل فيه حياتك الإجتماعية والثقافية والاقتصادية. والذي تنظم له، أنت وكل الآخرين قواعد التعامل، ويمارس كل ما هنالك من كفاءات ويبدل من طاقات متفاعلاً مع الآخرين، ومتبادلاً معهم، مع اختيار كل جماعة ذات كفاءات متماثلة طريقة التقائها في وحدة نشاط باسم مؤسسة، بحيث تكون الدولة هي المؤسسة الإجتماعية الكبرى.

تعرّف الموسوعة البريطانية (المجلد ٢٠) المواطنة بأنها " علاقة فرد ودولة، كما يحددها قانون تلك الدولة، وما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فيها، فالمواطنة تتطلب مستوى من الحرية تصاحبها مسؤولية مناسبة". علاوة على العلاقة التعاقدية، المواطنة سلوك حياتي وهي تعبير عن التشكّل المجتمعي بكلّ مكوناته (Britannica). قد تكون علاقة المواطنين بدولتهم

مضطربة، وقد يصل رفضهم للحاكم إلى التمرد العنفي (التغيير بالقوة) أو الرضوخ والامتثال (الخنوع والاستقالة). أمّا إذا كانت العلاقة قائمة على التفاعل والترحيب، فهذا تجسيد للانتماء الحرّ أي المواطنة الإيجابية.

هناك إطار جديد في طور التشكّل. وقد أسماه ديفيد جرين "الليبرالية الكومينية" (communal liberalism)، وهي تهدف إلى بناء "شعور جماعي أو تضامني ينسجم مع الحرية". ومجتمع قوي في تضامنه الجماعي هو مجتمع غني بالمواطنة، يتعهد فيه الناس رعاية المؤسسات، والعادات، والأخلاق التي يقوم عليها المجتمع البشري. وتتضمن الأخلاقيات المدنية تلبية الحاجات البشرية بشكل مباشر وطوعي. وتعني أيضاً تحويل أعمال الخير إلى فرص لمعاملة الناس كلهم عن طريق تعزيز مُثُل تحسين الذات وتطوير الصفات الشخصية (إبرلي، ٢٠٠٣).

وفقاً لمقتضيات العقد الاجتماعي (Charafeddine, Raedcharafeddine.net, 2005) كما أوردها جون لوك، تعمل الدولة على حماية مصالح مواطنيها أي مكونات المجتمع المدني الذي يشكّل المنطقة العازلة بين العائلة/ المواطن (أي المجال الخاص) والدولة (أي المجال العام). ويرى سبينوزا أن المواطنة هي العقد الاجتماعي الذي يحمي حقوق كل فرد ويحدد واجباته. وتبرز راهناً معطيات ملحة يتصل بعضها بالسوق (الذي هو أيضاً مجال عام، إنما يتحكم فيه القطاع الخاص) ويتصل البعض الآخر بالعقد الكوني، أي العابر لحدود المجتمعات والأوطان، والمتمثل في المعاهدات الدولية ومبادئ حقوق الإنسان ومقتضيات البيئية وغيرها. وك مفهوم قانوني، تتضمن المواطنة عنصرين: الدولة الوطنية بما فيها إرادة العيش المشترك بين أبنائها، والنظام الديمقراطي أو التوازن بين الحقوق والواجبات، ويمكن تمثيل الديمقراطية على أنّها الجسر الذي عليه تعبر العلاقة بين الدولة المدنية والمواطنة. وهي تركز على أربع قيم: المساواة، الحرية، المشاركة، والمسؤولية الاجتماعية.

كلمة أخيرة للتمييز بين الوطنية والمواطنة، فالوطنية تعني التزام الأفراد بقضايا المجتمع الكبرى والتوافق على الهوية والدور، في حين أنّ ضمان المجتمع لحقوق الأفراد يعكس المواطنة. وحسب المنطق، فإن المواطنة تبني وطنيّة، بينما العكس ليس صحيحاً. مثال: لم ينتج التزام الشعوب العربية بقضية العرب الكبرى مواطنين مكرّمين وكريمين.

الهوية: لغويّاً، الهوية مشتقة من الضمير "هو" وتعني ما يكون به الشيء أو الشخص، والذي يميّزه عن غيره. أي أنّه وعاء القيم والعادات والممارسات التي تميز جماعة عن غيرها. مكونات الهوية هي الحيز الجغرافي، الذاكرة الجمعية، الثقافة، والإطار التعاقدية الذي يحدد الحقوق والواجبات. والطريف، أن الهوية (بفتح الهاء) تعود إلى الجذر اللغوي "هوى" أي وقع وأحبّ وهام، أي أنّها المحدّات والأحاسيس التي تربط الشخص بفكرة معيّنة أو هي الإحساس بالتعلّق والانتماء إلى جماعة بعينها تقيم معاً أو ترتحل معاً في الجغرافيا. وهذه المشاعر هي التي تتبلور في علاقات وأنماط ثابتة نسبياً. ثمّ تتأطر هذه العلاقات وما تتضمنه من أشكال

التبادل السلعي في نظم ولوائح وقوانين تحفظ حقوق الأفراد وتحدد واجباتهم تجاه الجماعة التي ينتمون إليها.

فالهوية والحقوق هما الركنان الأساسيان اللذان يتشكّل منهما مفهوم المواطنة. وإن كانا مكونين يتباعدان باضطراد حسبما تثبته الوقائع المعاصرة. فبينما تنحو الهوية نحو التمايز والخصوصية (أي الاستثناء Exclusivity)، تنحو الحقوق نحو التعميم والعالمية (أي الشمول والتضمينية Inclusiveness). من الوقائع الماثلة أمامنا هو في كوننا نتوسّل دعم المجتمع الدولي بكل ما يمثّله من عالمية القيم والمصالح لنصرة حقوقنا المحليّة. حدث هذا في ليبيا والعراق وسوريا ولبنان، وفي كلّ مكان، وبصرف النظر عن مآرب ومآلات عمليتي الاستدعاء المحلي والتدخل الخارجي.

لو حصرنا التأمل في الدائرة المحيطة أي في المنطقة العربية، نلاحظ أن الاحتجاجات الواسعة أفضت بالإجمال إلى احتراقات داخلية، وهي لم تقمّ على أرضية المطالب الهوياتية الفرعية بل شملت كافة قطاعات الشعب، وكانت المطالب ترنو عموماً إلى قيم مثل العدالة والحرية والكرامة، ثم سرعان ما تلاشت هذه الطموحات، وصار لسان حال الأكثرية يلهج بالحنين إلى الماضي بكل ما فيه من مثالب.. علماً بأن الهوية العربية كانت أخفقت في التجسّد السياسي رغم أنها ما تزال حاضرة وجدانياً عند معظم الناس. وحسب الجابري، فإن إخفاق الهوية القومية في التحقق سياساً، ألحق الاهتزاز بالهوية الوطنية، فتضعف مفهوم المواطنة في البلاد العربية، وبلا استثناء تقريباً.

تبقى الإشارة إلى جنوح الأناشيد الوطنية نحو النرجسية كلّما صغر حجم الدولة (تضخم الأنا كنعويض....). والمرجح أن فائض الهوية هذا يعكس أو يعوّض نقصان المواطنة (د. وجيه كوثراني).

العلمانية: وهي تستدعي - غالباً - إلى الذهن فكرة الانفكاك عن الدين، ويعتبر سبينوزا أبرز من دعا إلى فصل الدين عن الدولة. فالشريعة - بالنسبة إليه - ثابتة وموحدة، بينما الدولة كيان متطور. الأصل اللاتيني (سيكيولاريس) يتصل بالدنيا والزمن ويشير إلى العمر المفترض لشخص أي الزمن اللازم لتجدد شعب. والعلمانية بالعربية مشتقة من عالم أي الدنيا. وبهذا يكون الحديث عن العلمانية حديثاً عن عالمنا ودياننا وزماننا. يشير الزمن العلماني إلى مجتمع أفقي مساواتي لا يستمدّ نشأته من أي منبع متعال عليه، بخلاف المجتمعات الشاقولية القديمة حيث تقف الآلهة في قمة الهرم ويشغل البشر القاعدة، بينما يتحرك الكهنة والملوك في المنطقة الوسيطة. وفي المجتمع العلماني الأفقي المساواتي، يتساوى البشر في الحقوق والواجبات، أي أن الديمقراطية علمانية بالضرورة، والعكس ليس بصحيح. فالفاشية علمانية حيث المساواة والأفعال المشتركة تعكس إرادة مشتركة لكنّ التعبير عنها يُترك للزعيم فقط (زهران، ٢٠١٥). ولو حاولنا الربط بين مفهومي المواطنة والعلمانية، نستعيد ما عيناها بالمواطنة حيث لا تعدّد في الولاءات. بالتوازي،

لا تستطيع الدولة، ككيان ناظر، أن تتمتع بالحياد الطائفي إلا إذا كانت علمانية، أي أن يكون التمييز واضحاً بين الدين والدولة، في المجال وفي الدور وفي الهيكلية.

المجتمع المدني: المجتمع المدني هو المجال الذي يعبر فيه المواطنون عن حقوقهم ومسؤولياتهم ويترجمون حوارهم في صياغة العقد الاجتماعي الذي يرتضون. وبهذا التعريف يتجلى الترابط الوثيق ليس فقط بين المجتمع المدني والعقد الاجتماعي، بل أيضاً المواطنة (الحقوق والمسؤوليات) والديمقراطية (آليات الحوارية المفضية إلى صياغة التعاقد ومراقبة تطبيقه وتطويره).

يتيح المجتمع المدني إمكانية حلول مصدر واحد للعقل العام محل فوضى المصادر العديدة للعقل الخاص (عثمان، ٢٠١٥). ويشير إلى تلك المساحة المتحركة بين الفرد مع حيزه العائلي الخاص وبين المجال العام. ومنظمات المجتمع المدني تشير مفهوماً إلى كل الأطر المتمتعة بالحد الأدنى من التنظيم سواءً سعت إلى التغيير الاجتماعي لصالح الحرية والعدالة الاجتماعية، أو جهدت لإعادة إنتاج النظم القائمة مع ما ينطوي عليه ذلك من تفرغ للمواطنة من قيمها الأساسية تحت مسميات الحفاظ على التراث والخصوصية والتعامل مع المواطنين كرعايا أو كأبناء لعشيرة أو طائفة أو فئة.

ما يميز منظمات المجتمع المدني عن بعضها البعض هو شكل ومضمون العلاقة التي تقيمها مع جمهورها (Aljabri, 2004). وإذا كانت الدولة تتعامل مع الجمهور وفق إجراءات وقواعد مقننة (علاقة تعاقدية)، وإذا كان السوق يتعامل مع الجمهور كزبون وفق إمكانية تبادل سلعة أو خدمة (علاقة تجارية-اقتصادية)، فإن منظمات المجتمع المدني تمتاز بمقدار ما تتسع علاقاتها مع جمهورها بالتفاعل الذي محوره الاقتناع، أي من موقع الحرص على إشراك جمهورها في تنظيم نفسه وفي الدفاع عن حقوقه وتأمين احتياجاته. والطبيعي -والحالة كذلك- أن تدخل منظمات المجتمع المدني مع بعضها البعض في علاقات تنسيق وتنافس وصراع.

يجمع المجتمع المدني بين مكونات شديدة التباين وتتمثل فيه الرؤى الاجتماعية والفكرية والسياسية، تتنافس فيه وتتعايش.. يكفي هذه المكونات أن تتمتع بالقليل من الكياسة المدنية حيال الآخر المختلف حتى تتأهل لتكون عضواً في المجتمع المدني بصرف النظر عن مدى "تقليديتها" أو "ليبراليتها"، "روحانياتها" أو "علمانياتها". فالجامع بينها هو قيم التسامح والمشاركة. هي- إذن- الأطر الاجتماعية الطوعية الوسيطة بين الدولة والمكونات الأساسية (الأفراد، العائلة، القبيلة) المعبرة عن قيم أعضائها ومصالحهم، وذات الاهتمام بالشأن العام. وهنا نختم هذا التعريف بطرح السؤال التالي: هل بإمكاننا تخيل مجتمع مدني فاعل يتوسط بين الدولة والمكونات الأولية إذا كان أي من هذين القطبين شديد الوهن أو شديد البأس؟ أي فعالية لمجتمع مدني في ظل طاغية؟ بل كيف للمجتمع المدني أن يتنفس في مناخ قبلي عشائري؟

ولا بأس لو اخترنا السؤال على حالتنا اللبنانية حيث المجتمع ما كان يوماً جسماً موحداً، ولا الدولة جسم متجانس. وحيث خصائص النظام السياسي لا تتحدد بعدد المنظمات المدنية أو

آليات الضغط التي تمارسها، بل بالعلاقة بين مراكز القوى في المجتمع وموازينها. تتعايش عندنا القوى الاقتصادية الحديثة بالمفهوم الليبرالي، مع القوى العقائدية سواء كانت أيديولوجيا دينية أم علمانية. أمّا "الوطنية" فليست بمنأى عن الانزلاق إلى فخ التوقع، وهي قابلة للتحوّل إلى عقيدة معيقة للتقدّم نحو إحقاق الحقوق وإرساء العدالة. أو قد تتحوّل إلى تزمّت عنصري مقيت. بالمقابل، هناك ميلٌ عند نسبة وافرة من الشباب تحديداً إلى اتّباع صيحات الموضة والتفلّت ومعظم ما هو غربي (في الموسيقى وقصّات الشعر والأزياء ولغة الكلام، إلخ). وهذا يعكس صدعاً في الانتماء إلى حضارة بعينها، ويشي بعدم الاهتمام بالتراث الثقافي الأصيل.

بالمقابل، نلحظ في الثقافة المجتمعية السائدة وجود بواعث من التمايز الاجتماعي القائم على اعتبارات عنصرية على أساس ديني أو إثني أو مناطقي أو قبلي. ونلحظ تواتر بعض التعبيرات التي تشي بهذا القبيل من المفاضلات ("الفرقة الناجية"، "الجماعة المؤمنة"، و"أهل الحق"). والحالتان، أي شدة الإنزواء في منطقة التمايز وشدة التفلّت نحو فضاء الهجين، تعكسان خللاً في علاقة الفرد بمجموعته وبما هي عليه ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً.

٤. الإسلام والشأن العام

في سياق مسيرته لإصلاح أوضاع الناس في الجزيرة العربية، مارس النبيّ محمد (ص) شؤون الحكم، وجمع في شخصه السلطة الزمنية إلى تبليغ الوحي وتبليغ الآيات والتعاليم الدينية. وطالما أن الوحي اكتمل مع الرسول ﷺ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي.. ﴿ [لمائدة: ٣] ، فإن الخلفاء الذي تداولوا السلطة من بعده واجهوا - مع اتساع الدولة وانتشار الدين- العديد من المعضلات الفقهية. التزم بعضهم بالنص والسيرة واجتهد آخرون في اجترار الحلول والآراء فتعددت المدارس والفرق. ولا تزال إشكالية علاقة الإسلام بالسياسة والحكم على حيويتها وسخوتها إلى اليوم.

في النص: الحديث عن الإسلام والشؤون العامة يأخذنا بديهياً إلى الجانب الاجتماعي منه. هناك حاجة الفرد للمجتمع في كل مقتضيات الحياة، وبالمقابل، فإن على المجتمع أن يحفظ نفسه بحفظ مكوناته الأساسية. هناك بعض العوامل الثلاثة التي يتدفع بالإنسان نحو الآخرين، ومنها: التفاوت في الكفاءات، وكون الأهداف والمصالح أكبر من طاقات الفرد، وكون بعض المخاطر والمضار أكبر من طاقات الفرد على تحملها منفرداً. ولهذا فالمدينة، أي رغبة الإنسان في تكوين المجتمعات طبيعية وأصيلة. ويشتمل ذلك على الرغبة في الأخذ والعطاء، الإحساس بالحقوق والواجبات... والإسلام حينما يأتي على هذا الشعور يفلسفه لكي يُعمقه.

لم يرد في القرآن الكريم كلمة وطن. أمّا عن مشتقاتها فقد ورد كلمة "مواطن" في الآية: ﴿لقد نصرم الله في مواطن كثيرة﴾ [سورة التوبة: ٢٥]، وهي بمعنى أماكن جغرافية أو مجازاً، أي في المقامات التي تتوافر فيها شروط معينة. وقد وردت كلمة "مَوَاطِن" في الكثير من الأدبيات

الإسلامية والعربية، ودلالاتها غالباً هي المقامات والمواقف. أمّا الديار والدار التي تردّ في القرآن الكريم فهما تشيران إلى الوطن بالمعنى الذي نفهمه اليوم. من مثل الآية ﴿لَا يَهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾ [سورة الممتحنة: ٨].

بالمقابل، هناك لغط حول عالمية الإسلام. ويظنّ البعض من أن هذه "العالمية" تنذر بفرض الإسلام بالإكراه على كلّ العالم. الـ"عالمية" كما نزل بها القرآن تعني رحابة الإسلام واتساعه لكل الثقافات والاختلافات والشعوب. وعديدة هي الآيات والأحاديث التي تتناول الاختلافات وترسم الإطار الشامل لمعالجتها. فاختلافات الأصل والعقيدة واللون لا تحدّد المسافة من الله. ﴿وَمَا كَانَ لِلنَّاسِ إِلاَّ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ فَخْتَلَفُوا﴾ [سورة يونس: ١٩] وجاء في مكان آخر ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [سورة الحجرات: ١٣] كما أكد الرسول محمد (ص) على هذا المعنى بقوله "لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى، ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى".

احترم الإسلام حياة الإنسان وأعتبر من أحيائها كأنه أحياء الناس جميعاً، ومن قتلها متعمداً كأنه قتل الناس جميعاً وجزاؤه جهنم. ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ فَسَادٍ فَكَانَ قَتْلُ النَّاسِ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَانَ أَحْيَاءَ النَّاسِ جَمِيعًا﴾. [المائدة: ٣٢]. ويؤكد الإسلام في وجوب حفظ نفس الآخرين، ويهدد الذين يهملون شؤون فقرائهم وأيتامهم، بحيث يؤدي إلى موت أحدهم فقراً وعجزاً. في الحديث: ((إن أهل القرية يبرأون من ذمة الله ورسوله)) وذلك لأنهم خانوا أمانة الله ونقضوا عهد الله عندما لم يؤدوا مسؤوليتهم تجاه الفرد. والحقيقة أن المسؤولية موجودة مع أي نوع من أنواع الموت وعن الأضرار والإيذاء والإساءة إلى الفرد.

ما يقال عن القرية جارٍ في المدينة وفي الأوطان وفي أرجاء الأمة التي تشكل وحدة متكاملة. يسأل الإمام عليّ بن أبي طالب (ع) مستنكراً: ((أبيت مبطاناً وحولي بطون غرثي وأكباد حرى.. أرضى أن يقال أمير المؤمنين، ولعل بالحجاز أو اليمامة من لا طمع له بالقرص، ولا عهد له بالشعب!)). [نهج البلاغة]. يجول الإمام علي (ع) بين العدالة الاجتماعية (حقوق الأفراد على المجتمع) والمسؤولية الاجتماعية للأفراد (واجبهم تجاه المجتمع) المتمثلة في الذود عن أوطانهم وإعمارها وتطويرها. وهو يقول: "عمرت البلدان بحب الأوطان" (تحف العقول: ٢٠٧ وبحار الأنوار: ٧٥/٤٥)

في الواقع المبكر: من المفيد التذكير بالتركيبية التي شكلت مجتمع شبه الجزيرة العربية، وما يزال معمولاً بها إلى هذا الحدّ أو ذاك. فالأسرة هي الخليّة الصغرى تليها العائلة فالخذ والبطن والعمارة والفصيلة (العشيرة) ثم القبيلة. الشعب هو النظام الاجتماعي الذي يخضع لسلطة دولة، ومجموع الشعوب الذي يتحدثون لغة مشتركة هم القوم. أمّا الأمة فتعبر عن الأقوام الذين يتشاركون سلوكاً ثقافياً متميزاً عمّا عداهم. بإمكان الإنسان أن تكون مرجعيته شيعة الفقه، وأن يدين بالإسلام وأن يكون لبناني الجنسية وعربي اللسان والهوى وأممي الرؤى. أي أن

الإتتماءات المختلفة يمكن أن تتعايش وتتفاعل عند الفرد الواحد دون أن تتسبب بصداق أو انفصام. و أمّة الإسلام هي- إذن- كل الذين يدينون بالإسلام، على اختلاف لغاتهم وحضاراتهم ومدى التزامهم بحرفيّة النص الديني وما يتعرّض لها من اجتهادات وتفسيرات وتأويلات باختلاف الأماكن والأزمان.

يتفق المسلمون على القرآن مرجعية جامعة، وعلى السيرة النبوية إنّما بتفاوت نسبي. فهناك أحاديث متوافق عليها بالإجمال، وهناك غيرها مما يخضع للتشكيك والتمحيص. وفيما يخصّ موضوعنا اليوم، نؤثر مقارنة مفهوم الرسول للإسلام من مدخل الممارسة العملية المثبتة عبر التطرّق إلى "صحيفة المدينة". والتي يعتبرها البعض أوّل دستور مكتوب نظّم العلاقة مع فئات المجتمع، وكفلها ووثقها. وهو الأمر الذي سمح لأصحاب الأديان الأخرى بالعيش مع المسلمين بحرية. تعتبر الصحيفة النص النبوي التأسيسي الذي شرّع قيام الدولة على الاتفاق السياسي، كما شرعن تعايش الفئات المختلفة، ولم ينف مواطنة غير المسلم في تلك الدولة (جورجيو، ١٩٨٣). كما اعتبره الكثيرون مفخرة من مفاخر الحضارة الإسلامية، ومعلّمًا من معالم مجدها السياسي والإنساني(2016).

يهدف هذا الدستور بالأساس إلى تنظيم العلاقة بين جميع طوائف وجماعات المدينة (يثرب قبل أن يغيّر الرسول اسمها)، وعلى رأسها المهاجرين و الأنصار والفصائل اليهودية وغيرهم أول مؤسسة اجتماعية كبرى في الإسلام كانت منذ أن استقر النبي محمد (ص) في يثرب بعد هجرته إليها من مكة. وفي يثرب كان العهد مع مجاميع المواطنين من المسلمين والمسيحيين واليهود، وحتى الذين استمروا على الشرك، وفي العهد نصّ على أن تمارس كل جماعة عباداتها وعاداتها وروابطها العقيدية والاجتماعية مع الإلتزام بالنظام الجامع العام. وبعدها استبدل اسم يثرب بالمدينة، وقد يكون هناك ارتباط بين التسمية والعهد، وهو يناسب مفهوم اليوم للمدينة، للدولة المتعددة الجماعات، يوحدّها النظام العام في الحق والواجب مع إحترام الخصوصيات (النص الكامل لدستور المدينة متوافر على الأترنيت).

كما اخترنا كتاب الإدارة والقيادة الذي أرسله أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) إلى مالك الأشتر حين ولّاه مصر. وهو - برأينا- مدوّنة للحكم الصالح يتضمن المبادئ والأحكام والقواعد والآليات الخاصة بالإدارة والحكم، كما يتضمن مواصفات ومؤهلات الحاكم الصالح. أحصى أحد الكتاب المعاصرين ٩٤ عنوانًا بين المبدأ والمواصفة والآلية، ونتقي منها ما يتصل مباشرة بالمفاهيم والحديات المعاصرة: خصائص القائد، شروط المعاهدات والعقود، مصارحة الناس، تحمّل مسؤولية التقصير، المتابعة المباشرة للمظالم، الرقابة الاقتصادية، التنمية أولاً، أصول حلّ المشكلات، تقييم الأعمال والعَمال، منع المداهنة، رعاية الشعب، العدل أساس الحكم، المشاريع وليس الأشخاص.... إلخ (نورالدين، ٢٠٠٨).

الدوافع لاختيار "العهد" نموذجاً إسلامياً تاريخياً، هي:

١- فيه دستور مكتوب لنمط العلاقات بين الحاكم والناس، وبين الناس أنفسهم. وهو وثيقة رسمية صادرة عن أعلى مرجعية زمنية ودينية في وقتها. فهو إلى قوته السياسية، ملزم للحاكم- الحاكم الأعلى محرر الوثيقة، والولاية، ومكتوب، أي أنه محصن تجاه الاستنساخ وتبدل الأمزجة؛

٢- يعتبر (العهد) الأطول والأشمل فيما عُرف من مراسيم تولية حتى ذلك الحين، وربما نسبياً حتى الآن — إذا قارنا احتياجات ذلك الزمان مع احتياجات زماننا- وبتميزه بمنهجية توفر قوة اجتماعية قادرة على تنظيم الموارد الطبيعية وتأهيل الإنسان لتنميتها، ولتأتي كحركة متكاملة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ونفسياً وأخلاقياً.. والأهم في تلك الحركة أنها تؤدي- منطقياً- إلى تحرير الإنسان وإطلاق قدراته وبمشاركته، بغرض تأمين الاستقرار والرفاه العام.

٣- العمل به يحقق الاطمئنان النفسي والارتياح الاجتماعي والاستقرار السياسي لمجتمع وظرف سياسي هش، تصاعد فيه القلق والاضطراب فأودى بحياة خليفتين. ولا يزال فيه ما يستفاد منه على تقادم الزمن؛

٤- فيه طاقة استشراق هائلة. إذ يلاحظ وفرة الخصائص التي ما تزال مقبولة إلى يومنا هذا. وفيه جوانب معمول بها، ويمكن تعديل صيغة جوانب أخرى فيعمل بها، مع أنه كان لزمانه ومجتمعه وحياته.

استحضار مباني الآيات والأحاديث، والغوص في معانيها والاجتهادات، كما استخراج الأمثلة والشواهد من التاريخ الإسلامي... بحث لا ينتهي. وفيه الدماغ والقطعي كما الرمادي الذي يقبل التأويل والمجادلة. سنقترب قليلاً من الزمن الحاضر، ونعرض لتجربة شخصية لامعة عالجت المعنى الحقيقي لرسالة لبنان، وجاهدت في سبيل حماية تلك الرسالة وبثها في أثير العلاقات المتأرجحة بين غرب وشرق، وشمال وجنوب، ومسيحي ومسلم. إلى ذلك، نختار تجربة الإمام الصدر لأنه لامس المعادلة المنشودة للتوفيق بين الدين والدولة.

في الواقع الراهن (سعي الإمام موسى الصدر) (Charafeddine, Raedcharafeddine, 2014)

المدارس الفقهية الإسلامية آخذة في التشعب، بل إن وسائل الاتصال الحديثة تكاد تجعل من المستحيل الإحاطة بأفكار وآراء المسلمين حول القضايا الفقهية التاريخية والمعاصرة، كما وإن تصنيف الإسهامات المستجدة في اتجاهات أو مدارس محددة يخرج عن إطار هذا البحث، كما وإنها ما تزال في مرحلة التبلور والتفاعل في المجتمعات الإسلامية. وعلى تعددية المرجعيات الإسلامية عبر العالم، معطوفة على مفهوم الاجتهاد وما يتيح من آفاق التكيف والتجديد، تبقى معضلة السلطة والزعامة وآليات الحكم عصية على التفكيك. إننا لدينا نموذج لرجل الدين المواطن والمسؤول والمسائل. وتجربته لم تكن عصية على الإلهام والتجريب. فهو - على تصديه الواضح للعمل السياسي- لم يطرح نفسه محترفاً يمارس السلطة بمعناها التقني؛ بل مارس حقّه كمواطن في القيادة والتشديد والضغط لوضع الإصبع على مكامن النزف والهدر

والتمييز، وعمل على تعزيز المواطنة بركنيها الحقوق والواجبات، ولهذه الأسباب سيجرة التركيز على سعي الإمام موسى الصدر.

بدايةً، سنعرض لماماً لبعض الأفكار المعاصرة المتصلةً بموضوعنا. المفكر منير شفيق يدعو إلى توسيع دائرة الشورى والمشاركة السياسية عبر مؤسسات تمثيلية. محمد سليم العوا يؤكد على بُعدَي التعددية والديمقراطية في الإسلام رغم إقراره بأن الاستبداد كان سمة الحكم عموماً في الدولة الإسلامية- العربية. حسن الترابي يشير إلى مسألة هامة وهي أن المخاطب في الخطاب القرآني هو الناس، أي أن المرجعية السياسية العليا هي للمجتمعات وليس للحاكم الذي لا يعدو أن يكون مفوضاً من الشعب لخدمة مصالح المجتمع. ونختم بما يؤكد راشد الغنوشي بأن مشروعية أي نظام تتوقف على ما يرتأيه المجتمع، حتى ولو كان غير ديني، إذ أن حرية المعتقد ينص عليها الدين نفسه.

بالعودة إلى الحالة المختارة، يقول الإمام موسى الصدر بأن المجتمع هو الإنسان زائد العمل المتبادل. وينتج عن هذا التفاعل مجموعة أحاسيس تربط ما بين أفراد المجتمع الواحد وبين هذا المجتمع ومجتمعات العالم. يقتضي هذا التفاعل تشكيلاً ينظم العلاقات، ويحدد المسؤوليات، ويوحد ما بين مؤسسات المجتمع. مقابل المسؤولية الفردية عن سلامة المجتمع، تأتي مسؤولية الجماعة عن الفرد. وفي فتاوى الفقهاء تثبت (مسؤولية القرية بجميع أبنائها عن موت شخص جوعاً).

(الإنفصال بين مبدأ العدالة الإقتصادية والإجتماعية، وبين الإيديولوجية الإسلامية، هو جزء من مأساة الفصل بين العقيدة والشريعة. هذا الإنفصال بوجوده وبقناعة المسلمين على مختلف فتاتهم فيه، أفقد العمق والشمول والدوام وأسس العدالة، حتى أصبحت العدالة الإقتصادية والإجتماعية وغيرهما مطلباً إجتماعياً وموضوعاً سياسياً صرفاً) (الصدر، ٢٠٠٨).

وقد أثبت الإمام الصدر تداركه لأوضاع لبنان مصراً على ما كان يقوله منذ أن حلّ في لبنان (إن الطائفية لها أكثر من معنى، فقد تكون سياسية. وكثيراً ما يقصد بالطائفية الإهتمام بشؤون الطائفة، منهم من يقصد بذلك التدين. ولكن الطائفية السلبية هي الخطرة، واتخاذ الطائفة حاجزاً أمام التعاون والتفاعل لا قاعدة لهما. وهذا معنى آخر، وعلاجه التربية الدينية الصحيحة، وسعي المخلصين سعياً مطلقاً بعيداً عن المساومات. وإني أعتقد أن الشعب اللبناني إذا ترك طبيعته فهو ليس طائفيّاً سلبياً، بل يرغب في التعاون مع مواطنيه بكل إخلاص). (إن أكثر الناس تعصباً للطائفية في لبنان هم أبعدهم عن التدين. الطائفية ما وضعت كدين قائد للحكم، ولكن كتقسيم للناس. وعلى هذا الأساس، فالطائفية في لبنان بحث سياسي، وليس بحثاً دينياً، وعليه يناقش الموضوع على الصعيد السياسي. والإنسان لا يمكن أن يوافق على هذا لأن معناه تحديد الكفاءات وتجميد الكثير من الطاقات) (الصدر، ١، ١٩٧٠)

من خلال تأسيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، أراد الإمام الصدر أن ينظم طاقات الطائفة الشيعية ويؤطرها في المسار العام للمجتمع. (التنظيم سيؤدي إلى تسويق الطاقات

وتجنيدها ومنعها من الهدر والإصطدام). وبعد أن يعدد أهداف التنظيم ومهامه، يضعه في المكان الذي يتيح خدمة لبنان، رأى أنه (يسهل مهمة التوحيد الكامل عن طريق الحوار، والتفاهم والتقارب ولا حوار إلا بين الممثلين الحقيقيين).

أمانة الله هي الإنسان. حفظاً لهذه الأمانة مع كل ما أنعم الله عليها من قدرة وكفاءة وإمكانية ذهنية وجسدية وعاطفية وحركية. ولهذا نجد الإمام الصدر وهو يعري الطائفية السلبية يقدم لنا التعايش صورة حياة للإنسان اللبناني دون تمييز في عقيدته أو مهنته أو منطقته. إذ (التعايش ليس ملكاً للبنانيين، لكنه أمانة في يد اللبنانيين ومسؤوليتهم وواجبهم وليس حقهم. تتمسك بوحدة لبنان ونحافظ عليها وعلى استقلال لبنان وعلى انسجام لبنان مع المنطقة، وعلى صيانة هذا الكيان الذي هو أمانة للحضارة العالمية).

حرص الإمام الصدر ليس فقط على مشاركة الناس في مشروع التغيير بل على اقتناعهم بهذا المشروع وإشهار موافقتهم عليه (مهرجان بعلبك ومهرجان صور)؛ وهذه الممارسة هي ما يفيد الجماهير المتحركة في المدن العريية اليوم. هي بحاجة إلى القيادة المعروفة، واضحة الأهداف، والحريصة على نيل شرعية الناس ودعمهم.

عندما نستخدم المنظور السياسي لتقييم وتفحص القيمة التي أضافها الإمام الصدر على تجربتنا الإنسانية. نستخلص أن منهجيته في أن يتولى الناس تحديد حاجاتهم الحياتية ويتمكنوا من حلّها بأنفسهم هي بيت القصيد. والناس بالنسبة إليه كانوا المرأة والرجل، وهذه إضافة جوهرية في الأرياف والحوضر الشرقية. ينجم عن هذه المشاركة حالة من الإحساس بالرضى والثقة بالنفس، وهي الشرط الضروري للثقة بالآخرين تمهيداً للعمل معهم، والتلذذ بإنجاز التقدم نحو الأفضل. يتيح هذا التقدم، بل يعزز قيم المشاركة والحوار والاعتراف بالآخر، بما يفضي إلى تعزيز فرص السلم والتعاون. ويصح هذا على مستوى العائلة والمشروع المحلي، كما على مستوى العلاقات بين الطوائف والدول والشعوب. وخيار الإمام الصدر أن يكون لبنان هو المصداق على صحة أطروحته في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

فيما تبقى من هذه الورقة، سوف نستعيد المعوقات والفرص الماثلة التي تجعل من الحالة اللبنانية نموذجاً يُحتذى، وأفقاً نستشف منه بعض الأمل. إلا أننا سنعرض قبل ذلك إلى تحليلنا لانسداد الأفق من حولنا.

٥. دول المنطقة والمواطنة

العولمة والعالم: حكمت أوروبا باسم "العناية الإلهية" لقرون طويلة، وفي عزّ الثورة الصناعية، أطلق النظام النازي مقولة تفوق الجنس الآري. ومؤخراً، قمعت الأنظمة التسلطية الأخرى في أوروبا والاتحاد السوفياتي كل أشكال التعددية. وكان انكفاء أوروبا عن مستعمراتها السابقة يتواكب مع تطورات اقتصادية وفتوحات تكنولوجية عديدة. وقد سبق ذلك هجرات بشرية

كثيفة إلى العالم الجديد، وهي بلورت أنماط معيشتها وأسلوب إدارتها لشؤونها الذاتية. الأمر الذي أدى إلى استقلال مستعمرات ونشوء دول متعددة الإثنيات والقوميات. وهو وضع تلازم فيه بعدا "المواطنة" و"التعددية" بحيث فقدت إحداهما - بغياب الأخرى- الكثير من مضامينها وجدواها. بل كأنهما وجهان لعملة واحدة. تماماً كما الاستبداد والتمييز.

لن تمر معضلة التعددية في المجتمعات الغربية مرور الكرام، وسوف نشهد ارتكاسات مهولة أسفرت عن بشاعتها في مطلع القرن الواحد والعشرين.

لنر!

سوف تنهار الحدود أمام السلع والأفكار والأموال مع بروز تجمعات اقتصادية وإعلامية عملاقة تتجاوز القوميات والحدود، وتتحكم بالكثير من الوسائل والأدوات المتبدلة باستمرار والمتحركة بسرعة هائلة. أبرز منتجاتها - على الإطلاق- هي وسائل الاتصال المعلوماتية. تعمل الآلة السمع- بصرية على لحظة التأثير بمحتواها بحيث يشعر كل متلقي بأنه هو موضع الاهتمام (ظاهرة الاستفراد وإلغاء دور الوسيط الاجتماعي)، إلا أن أحداً لن يطالبه بجرده حساب أي بتبعات الدخول طرفاً في اللعبة. لا سيّما وأنه انفعال لا يعطي المجال للتروي، ويتم استثماره بترويج هذه السلعة أو تلك، وعلى غفلة من المستهلك. فالإعلام والعولمة توأمان (والتعبير لجورج غانم) والدخول في لعبتهما قدر وليس خياراً. الفريد هنا أن العولمة ليست نظاماً للسلطة، ولا هي حملة للسيطرة على هذه الأرض أو تلك ولا هي في وارد إخضاع هذا المجتمع أو ذاك. إنها ببساطة حركة التحكم بالسوق، وينتج عنها تحويل الدولة من مجتمع سياسي إلى سوق استهلاكي (خوري، ٢٠٠٠). وفي حمأة الاستلاب بالسلعة والانشدها بعبور الصور والألوان، يفقد المكان قيمته ويتشَلَعُ الانتماء وتتلاشى الهوية.

أبرز آثار المشهد المعاصر (Charafeddine, Raedcharafeddine.net, ٢٠٠٥) وجود التكتلات العملاقة التي تجثم بثقلها وضخامتها على الدول والمجتمعات الصغيرة، فتنوء الأخيرة وتتفسخ سلطتها على مجتمعاتها المحلية، وتتلاشى سيادتها بالمفهوم الكلاسيكي. الخطير في الأمر أنها تكتلات بملامح هلامية، وتكاد تكون بلا عنوان، وليس هناك من دليل لمساءلتها أو مراقبتها.

في خضم تلك التحولات الكبرى الصامتة منها والعنيفة، يتنامى الحديث عن الهوية الثقافية وسيادة الدولة على إقليمها ومواطنيها. يخشى كثيرون من أن تُسهم "الموجة الثالثة" في طغيان ثقافة الغلبة وتمييط عادات الشعوب وطمس ثقافة الأقليات. ويعتقد آخرون بأن وفرة الاتصالات وكفاءتها ستساعدان على ديمقراطية المعلومات، وعلى إتاحة إيصال صوت كائن من يكون، قياساً بماضٍ ليس ببعيد، كان الصوت فيه حكراً على المنتصر أو القوي أو النخبوي. وإذا كان النقاش الفكري بين التيارين ما يزال حامي الوطيس، فإن الصراع العقائدي والكباش المادي على أشدهما في غير منطقة من العالم. وبينما نشهد "رضوخاً" أو خضوعاً مسالماً حيث حجم الأقليات الثقافية ضئيل قياساً بحجم المجتمع الحاضر أو الدولة المضيفة، نجد الصراع دمويًا ومؤلماً عند تجاور مجموعة أقليات، أو عندما تستشعر الأكثرية بروز أقلية وازنة. في الحالة القصوى،

يؤدي الصراع إلى تطهير عرقي. وإلا فإن موجات النزوح بين المناطق تؤدي إلى تصفية متبادلة لكل مختلف عن العوام.

نشهد اليوم استيلاء الهوية عبر أنبوب البندقية، الأمر الذي يفضي إلى إلغاء الآخر (بينما بناء الهوية بالمعنى الصحي والإيجابي يشير إلى وعي الذات من خلال الآخر). نشهد وتتابع مجازر رهيبة بحق مجموعات إنسانية على خلفية تمايزها الثقافي أو الإثني أو العقائدي. حدث ذلك في غير مكان من العالم، وهو يحتاج حالياً بلدان الشرق الأوسط، أي مهد الحضارات. تستعر الإسلاموفوبيا لتحاصر ملايين البشر على خلفية الشبهة والانتماء. وهنا تتكامل عناصر المأساة فتقتل الشعوب والمجموعات (أو تُحتقر) بجرم تمايزها في الملبس أو المأكل أو العزف على القيثارة. وهي المزايا التي كان يفترض أن تكون تذكرة عبورها إلى التقدير والاعتراف والحماية.

أمام هذا الواقع الكئيب، يراهن الكثيرون على أن تباشير الحل ظاهرة في تنوعات المجتمع المدني وتشكيلاته. وهو بقدرته الفريدة على التقاط الخيوط الرفيعة والدفينة في المجتمع وإدخالها ضمن النسيج الاجتماعي الأعم. هو اللاعب الأكثر مهارة على إدارة اللعبة، وعلى إرجاع اللاعبين الهائجين إلى حلبة القواعد والتسويات والمنافسة الصحية. هو بهذا يعيد إلى المهمشين إحساسهم بالكرامة والثقة بالنفس وبالقدرة على التعبير عن شخصيتهم وخصوصيتهم وثقافتهم، أي عن تراثهم الثقافي غير المادي.

يتنبه المجتمع البشري لتلك المخاطر وهذه الفُرص، وتتداعى تنظيماته للتحرك والتوافق تداركاً لما هو أسوأ. ويستطيع المراقب أن يرصد عشرات بل ومئات الاتفاقيات والبروتوكولات التي تتناول قضايا الهجرة والاتصالات والبيئة. إنما الملاحظ أن قطار العولمة يهدر متفلتاً من الكوابح، وأن البشر يمعنون في مصادرة حقوق الأجيال القادمة في الموارد بوتيرة متسارعة، بينما تتحرك الاتفاقيات وآليات إبرامها ومراقبتها ببطء شديد بحيث أنها لا تصل إلى ميدان التطبيق إلا ووجدت واقعاً جديداً يحتاج إلى أنواع جديدة من المعالجات. بالإجمال، تتشكل البنى الاقتصادية والاجتماعية بفعل قوة الأمر الواقع في غير مكان، بل في كل مكان تقريباً. وتتفاوت الاستجابة لتحديات النظام العالمي الجديد بين القبول الإيجابي والبحث الحثيث عن دور وعن مكان وصولاً إلى الرفض الكامل والتفوق إما في زمن مضى (والزمن منطلق إلى الأمام)، أو في مكان ناءٍ (والأمكنة إلى تلاشٍ).

العولمة ونحن: عندما تتطابق حدود الدولة مع حدود الأمة، تتطابق المشاعر الوطنية مع المشاعر القومية وتختفي الصراعات حول الهوية. أما في المنطقة العربية فيشتعل صراع الهويات إذ أنه بعد انهيار السلطة العثمانية- تشظت البلدان العربية بفعل تناوب المرجعيات المنتدبة (إيطالية، فرنسية، ألمانية، إنجليزية، برتغالية....). وهي تشظيات سابقة على نشوء الدول العربية ذاته، بل إن بعضها له الطابع القبلي الضارب عميقاً في الثقافة العربية منذ حقبة الجاهلية، أي منذ ما قبل الإسلام.

نعلم أن الأمور لم تكن قد استتبعت بعد للدولة في الكثير من البلدان العربية، ويلاحظ أنّها - أي الدولة- مضطرة للتساكن مع النظم السابقة عليها مثل القبيلة والعشيرة والعائلة. والمعضلة، أنّه في ظلّ العولمة هناك ضغوطات هائلة لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات الأهلية، أي أن الحكومات مطالبة بالتخلي عن جزء من دورها لمصلحة النظم اللاحقة لظهور الدولة، في حين أن هذه الأخيرة لم تحلّ مشكلتها بعد مع النظم السابقة لظهورها.

اختلط الأمر على الكثيرين، فلم يفرقوا بين إصلاح الدولة وانحلال الدولة أو تآكل هيبتها وسلطتها. وهو ما أدّى في العديد من الحالات إلى يقظة التشكيلات الأولية (العشيرة والطائفة) لملء الفراغات الناجمة عن ضعف الدولة. وما حدث في غير بلد عربي أنّ هذا الانحلال أدّى إلى انحلال النظام العام ممّا عكس قصوراً عند الناس في التمييز بين الدولة كجهاز، وبين النظام العام وما يستتبعه من أنظمة فرض القانون والانتظام العام مثل الشرطة والقضاء والأجهزة الخدمية كمرافق توليد الطاقة وتوزيع المياه وإدارة النفايات ومعالجتها. إنّ الانهيار الشامل.

ما زاد الطين بلّة، أنّ الاحتقان كان آخذاً في التفاقم في كلّ مكان: صرنا جزءاً من مشكلة أعم تتصل بنحو ٢٥ مليون شاب عربي^٢ يبحثون عن فرص عمل، ولا يجدون مكاناً لهم إلا في سوق الحرب. ونحن في لبنان لا نملك ترف التمايز للبحث عن حلول لأزمة الشباب بمعزل عمّا حوله، بل أن الشباب اللبناني يتنافس مع أقرانه من السوريين والفلسطينيين والمصريين وغيرهم على حجز أماكنهم في سوق العمل ذاتها في الخليج، وهي السوق الآخذة في الانكماش، أو سوق اللجوء في أوروبا، سوق تتقاذفها الأنواء والنوائب، أو سوق الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، وهي السوق المأخوذة بالذعر والارتباب.

لقد تحركت المخرجات التعليميّة وتكنولوجيا الاتصال والتعبئة الأيديولوجية في اتجاهات عشوائية ومتضادة غالباً، فوجد الشباب العربي نفسه في فخ القلق وفقدان الأمل:

- ارتفع حجم الطلب على التعليم العالي في البلدان العربية في العقد المنتهي عام ٢٠٠٨ من ٣ مليون إلى ٧،٧ مليون (مسودة تقرير المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم العالي، ٢٠٠٩). وكان لهذا النمو الدراماتيكي تداعياته على الاقتصاد وأسواق العمل كما على الأمن الاجتماعي؛
- تلاشت الأهمية التقليدية للحدود السياسية بفعل وسائل التواصل الاجتماعي، وصار بإمكان الشباب التفاعل فيما بينهم في أمور الرياضة والألعاب والموضة كما في قضايا التعبير والحرية الشخصية وغيرها.

^٢ تعد مشكلة البطالة من المشكلات المعقدة التي تواجه العالم العربي، إذ أن نسبة البطالة في الوطن العربي بين ١٥-٢٠% مقابل ٦% عالمياً ويصل عدد عاطلين عن العمل في العالم العربي حوالي ٢٥ مليون عاطل من إجمالي قوى عاملة يبلغ نحو ١٢٠ مليون عامل، يضاف إليهم سنوياً ٣،٤ مليون عامل سنوياً، في ضوء حقيقة مفادها أن ١٠% تقريباً من سكان البلاد العربية دون سن الـ ٢٥ سنة، وهو الأمر الذي يتوقع معه أن يصل عدد العاطلين عن العمل عام ٢٠٢٥ إلى حوالي ٨٠ مليون عاطل، مما يتطلب ضخ نحو ٧٠ مليار دولار لرفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية، وذلك لخلق ما لا يقل عن ٥ ملايين فرصة عمل سنوياً. للمزيد: http://arabic.sputniknews.com/arabic.ruvr.ru/2012_07_31/83473637/

- تراكمت الإخفاقات القطرية والقومية، كما اتسعت الهوة بين الحاكم والناس، وصار الميدان مرتعاً لكل أشكال التعبئة والتجيش. كما تمّ توظيف تكنولوجيا الاتصال لاستغلال بطالة الشباب واستقطابهم في التيارات المتطرفة.

بالمحصلة، تلاشى الإحساس بالانتماء إلى وطن ودولة ومجتمع بعد أن انهارت كل منظومات الأمان والثقة والرعاية. كما أحسّت الهويّات بالخطر الشديد بعد أن بلغ تهميشها الذروة بل تهشيمها؛ فانتفضت وكسرت القمقم وقفزت في ... الفراغ.

٦. الخلاصة: نافذة لبنانية؟

صدر الدستور اللبناني في ٢٣ أيار ١٩٢٦، أي أننا على بعد أيام من الذكرى التسعين لإشهار عقدنا الاجتماعي المكتوب. تغيّرت أمر وانعتقت شعوب وزالت امبراطوريات ونشأت دول وتقلّبت أحوال وانبتقت مفاهيم، والإطار الذي كرّسه الدستور للتعايش بين الطوائف اللبنانية على حاله. لنستعرض المجالات الرئيسية الأربعة لتكريس الطائفية:

- في المادة ٩: حرية الاعتقاد مطلقة والدستور يضمن للأهالي احترام نظمهم في الأحوال الشخصية والمصالح الدينية؛
- في المادة ١٠: حرية التعليم ما لم يخلّ بالنظام العام، ولا يمكن المسّ بحقوق الطوائف في إنشاء مدارسها الخاصة؛
- في المادة ٢٤: توزيع النواب بحسب الطوائف، والذي تمّ تكريسه بعد تعديل الحصص في اتفاق الطائف؛
- وفي المادة ٩٥: تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة بما فيها الوزارات.

أمام اللبنانيين عموماً، والباحثين والأكاديميين تحديداً، جهودٌ كأداء لكشح الالتباس الذي يكتنف المجالات الأربعة المذكورة أعلاه. أعني بذلك تقييم أثر أنظمة الأحوال الشخصية على المواطنة اللبنانية، دراسة تأثير المدارس التي تدور في فلك طوائفها على تواطن اللبنانيين كأفراد أحرار في الاختيار والنقد والقرار، وتشريح كل مضاعفات الديمقراطية التوافقية على هياكلنا ومجالسنا وذهنياتنا.

عرضنا كيف أنّ إلغاء دور الدولة وشرذمة السلطة الوطنية في كيانات على مقاس مكوّناتها الإثنية والعرقية والطائفية يسمح بازدهار الجماعات الفاشية التكفيرية في تقاطعاتها مع مصالح دول وشركات بعيدة وقريبة والتي تحمل مشروعها الفاشي الخاص بها والذي يتغذى على انهيار دولة ما بعد الحداثة وعلى الاحترابات الطائفية والعرقية الناتجة عن خراب أسباب المعاش وسبل العمران. وكثُر من المناصرين يظنون هذا المشروع الفاشي أنّه أيديولوجية العودة إلى الأصول الإسلامية، وينتقون من التراث التاريخي ما يمكن توظيفه في خدمة مآربهم. إنّ مشروع فاشي راهن في ظروف وأحداث راهنة يقوم على التطهير العرقي والطائفي وعلى تقديس

الطاعة لوليّ الأمر في الحرب والاحتراب، سبيلاً "لعظمة الأمة" في هويتها الصافية، كما انفجرت النازية والفاشية في أوروبا، وكما تتنامى اليوم في أوروبا والعالم.

نصّ "إعلان مراكش لحقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي" على ضرورة التعاون على كلمة سواء قائمة لا على مجرد التسامح والاحترام بل على الالتزام بالحقوق والحريّات التي لا بدّ أن يكفلها القانون ويضبطها على صعيد كلّ بلد. غير أنّ الأمر لا يكفي فيه مجرد التنصيص على قواعد التعامل؛ بل يقتضي قبل كلّ شيء التحلّي بالسلوك الحضاريّ الذي يقصي كلّ أنواع الإكراه والتعصّب والاستعلاء. كما ذكر الإعلان بالأسس المنهجية للموقف الشرعي من حقوق الأقليات ليدعو إلى الاجتهاد في سبيل "تكييف تنزيل الأحكام" مع المتغيرات التاريخية والثقافية في عالم اليوم.

لم تكن قضايا الأقليات الدينية وحقوقها الثقافية يوماً على السخونة التي هي عليها الآن. للأحداث الجارية في المنطقة تأثيرها المهم، لكن السخونة تشتد على امتداد الكوكب بفعل تدفقات النازحين ومعضلة اندماج المجموعات المهاجرة في البلدان المضيفة.

هذا المخاض لا يجب ملامح العصر الجديد بل يفرضها. وأبرزها قبول التنوع وشرعته. بل أن ضمان السلم الدولي مرتبط بتنوع مكونات العالم قيد التشكّل، وليس العكس. وهو تنوع قائم على التمايز والاختلاف والتكامل. وتكنولوجيا الاتصالات هي الرافعة لهذا التنوع والتي تتيح ترويجه ونموّه وتكامله. والمفيد ذكره هنا أن لبنان- قديماً وحديثاً- هو النموذج الحيّ لهذا التنوع.

فالتجربة اللبنانية لم توفّ حقّها في التوصيف لناحية الأسباب والسيرورات والنتائج. إلاّ أنها تجربة تستحق كل البحث والتمحيص، كونها تجربة مجموعات عقائدية وخصوصيات ثقافية تبحث جميعها عن صيغة عجائية تُهديها بلسماً إلى العالم. والسبب الثاني أنها على خط تماس شرق-غرب، أو شمال-جنوب، أو مسيحية- إسلام، أو تماس الموجات الثلاث معاً (زراعية، وصناعية ومعرفية). والسبب الثالث - والأهم - أن معظم اللبنانيين يعيشون خارج بلد منشأهم، وهم بالتالي رواد ثقاف، ومروجو عادات ومهارات وفلكلور وأفكار. وهذا السفير الجوّال للثقاف والتواطن هو ثروة بحثية ما تزال في طورها الجنيني في أجندة الدارسين والناظرين بعين الأمل إلى غد أفضل للبشرية كلّها، والتي أسدل الله عليها هويّة تشبهه.

الإنسانية!

وشكراً.

قائمة المراجع

١. (April, 2016 ٣٠). تم الاسترداد من <http://ar.wikipedia.org/wiki>
٢. M.A. Aljabri. (٢٠٠٤). *المجتمع المدني بين المعنى والمفهوم*. تاريخ الاسترداد ١٠ february, 2014، من aljabriabed.com
٣. Raed Charafeddine. (November, 2005). تاريخ الاسترداد ٢٠ April, 2016، من: Raedcharafeddine.net: <http://raedcharafeddine.net/wp-content/uploads/2016/02/3o-2005-5-5-NDU-2005-.pdf>
٤. Raed Charafeddine. (june, 2014). تاريخ الاسترداد ١٥ April, 2016، من: Raedcharafeddine: <http://raedcharafeddine.net/wp-content/uploads/2015/01/151-pdf>
٥. The Editors of Encyclopædia Britannica. (بلا تاريخ). *citizenship*. تاريخ الاسترداد ٢٨ April, 2016، من www.britannica.com: http://www.britannica.com/topic/citizenship
٦. إدمون صعب. (٢٠١٥). من أجل فهم أفضل للتحركات الشعبية: "الأقليات" ترسم ملامح الديمقراطية الجديدة. *السفير* ، ١٤.
٧. أسامة عثمان. (٢٠١٥). المواطنة والهوية واصطراعات الراهن العربي. *أفق* ، ١٢.
٨. الإمام موسى الصدر. (٨ آذار, ١٩٧٠). *الصحف اليومية* .
٩. السيد عباس نورالدين. (٢٠٠٨). *عهد أمير المؤمنين الى القادة والمسؤولين*. بيروت: مركز باء للدراسات.
١٠. جمال علي زهران. (٢٠١٥). المواطنة هي العمود الفقري للدولة المدنية. *أفق* ، ٣٠.
١١. دون أي. إيبيري. (٢٠٠٣). *بناء مجتمع من المواطنين- المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين*. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
١٢. سمير خوري. (٢٠٠٠). *تحقيق الذات معاً، مناهضة نسطيحية العولمة بمراقبة العالمية*. بيروت: منشورات جامعة سيدة اللويزة.
١٣. كونستانس جورجيو. (١٩٨٣). *نظرة جديدة في سيرة رسول الله*. بيروت: الدار العربية للموسوعات.
١٤. مسودة تقرير المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم العالي. القاهرة. (٢٠٠٩).
١٥. مسودة تقرير المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم العالي. القاهرة. (٢٠٠٩).
١٦. موسى الصدر. (٢٠٠٨). *العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام*. بيروت: مركز الإمام موسى الصدر للأبحاث والدراسات.